

المملكة العربية السعودية
المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

لائحة البنك الزراعي العربي السعودي للأصول العامة وشروط الائتمان

الصادرة بقرار سمو وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم (١/١٣/٣٩٧)
وتاريخ ١٣٨٤/٣/٤ هـ.
والمنشورة بجريدة أم القرى في عددها رقم (٢٠٣٦) وتاريخ
١٣٨٤/٤/٢٧ هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة المالية والاقتصاد الوطني
الرقم : ١ / ١٣ / ٣٩٧
التاريخ : ١٣٨٤ / ٣ / ٤ هـ
المرفقات :

إن وزير المالية والاقتصاد الوطني

بعد الاطلاع على قرار مجلس إدارة البنك الزراعي العربي السعودي رقم (٨٤ / ٣) بتاريخ ١٥ / ١ / ١٣٨٤ هـ وعلى مشروع لائحة البنك الزراعي العربي السعودي للأصول العامة وشروط الائتمان التي اقترحها مجلس إدارة البنك .
وبناء على المادة الثامنة من نظام البنك الزراعي العربي السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥٨) وتاريخ ٣ / ١٢ / ١٣٨٢ هـ .
وبعد مشاوره وزير الزراعة فيما يتعلق بالنواحي الفنية والزراعية في هذه اللائحة .

يقرر:

أولاً : الموافقة على لائحة البنك الزراعي العربي السعودي للأصول العامة وشروط الائتمان المرافقة .

ثانياً : يعمل بهذه اللائحة من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .^(١)

وزير المالية والاقتصاد الوطني

مساعد بن عبدالرحمن

(١) نشرت بجريدة أم القرى في عددها رقم (٢٠٣٦) وتاريخ ٢٧ / ٤ / ١٣٨٤ هـ .

لائحة البنك الزراعي العربي السعودي للأصول العامة وشروط الائتمان

اسم اللائحة :

(المادة الأولى)

تسمى هذه اللائحة لائحة البنك الزراعي العربي السعودي للأصول العامة وشروط الائتمان .

تحديد المعاني :

(المادة الثانية)

- يكون للكلمات التالية الواردة في هذه اللائحة المعاني المبينة أمام كل منها ما لم يقتض سياق الكلام معنى آخر.
- أ : تعني كلمة المجلس : مجلس إدارة البنك الزراعي العربي السعودي.
- ب : تعني كلمة البنك : البنك الزراعي العربي السعودي.
- ج : تعني كلمة المقترض : كل شخص طلب أو منح قرضاً.
- د : تعني كلمة النظام : نظام البنك الزراعي العربي السعودي الصادر عام ١٣٨٢هـ رقم (٥٨) وتاريخ ٣ ذي الحجة سنة ١٣٨٢هـ.
- هـ : تعني كلمة المملكة : المملكة العربية السعودية.
- و : تشمل كلمة القرض : السلفة والائتمان والضمان الذي يقدمه البنك ، وقد يكون ذلك نقداً أو عيناً.
- ز : تعني كلمة شهر : الشهر القمري من السنة الهجرية.
- ح : الاصطلاحات الأخرى الواردة في هذه اللوائح يجب أن تقرأ وتعطى لها نفس المعاني التي استعملت في النظام.

(المادة الثالثة)

تفويض :

- أ : مدير عام البنك توقيع جميع العقود التي يبرمها البنك بما في ذلك عقود القروض ، وتكون هذه العقود ملزمة للبنك ولجميع أطرافها . وله سحب وقبول وتحويل الكمبيالات والسندات الأخرى القابلة للتداول وإيصالات سندات الأسهم والحصص والأوراق المالية ومستندات ملكية البضائع والأملاك الأخرى الموجودة باسم البنك والتي في حوزته أو غير ذلك من الوثائق.
- ب : لمجلس إدارة البنك أن يفوض موظفاً أو موظفين به منفردين أو مجتمعين بالسلطات المبينة فيما تقدم أو ببعضها أو بغيرها في الحدود التي يقررها.

(المادة الرابعة)

خصومات البنك والمدافعة في الإجراءات القانونية :

- لمدير عام البنك أو أي موظف أو موظفين منفردين أو مجتمعين - يفوضهم المجلس - توقيع مكاتبات البنك وشكاويه وعرائضه واستدعاءاته وتعهداته وإقامة الدعاوى ، أو رفع الاستئنافات عن الأحكام ، أو الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن ، أو اتخاذ أي إجراء قضائي أو طلب تحكيم.
- ويجوز لمدير عام البنك أن يوكل من يشاء من المحامين أو الوكلاء القضائيين في أي إجراء من الإجراءات السابقة .

(المادة الخامسة)

خاتم البنك :

- يتخذ البنك خاتماً رسمياً وتختم به الوكالة التي يمنحها البنك والمستندات الأخرى من قبل موظفي البنك الإداريين المنفردين أو المجتمعين الذين يخولهم البنك صلاحية معينة بهذا الشأن . ويجوز أن يكون لأي فرع من فروع البنك خاتماً رسمياً .

(المادة السادسة)

الميزانية :

يعد المجلس تقديرات ميزانية لمقبوضات البنك ومدفوعاته في كل سنة ، ويصادق عليها ، ويجب أن تبين المقبوضات المقدرة في الميزانية مبوبة تحت أبواب الرسوم التي يتقاضاها البنك لتغطية نفقات تشغيله والمقبوضات عن حساب أصول ديون القروض . كما يجب أن تبين المدفوعات مبوبة تحت أبواب المصاريف الإدارية ودفعات القروض . وإذا انتهت الميزانية بعجز ما وجب أن توضح الكيفية التي يقترح أن يسددها ذلك العجز . أما إذا انتهت بفائض ما فيجب أن توضح الطريقة التي سيستخدم فيها الفائض المذكور .

(المادة السابعة)

الحسابات :

على المجلس أن يتأكد من حسابات الأصول والخصوم والمقبوضات والمصروفات الخاصة بالبنك مع مراعاة القواعد والأصول البنكية العامة وما يفرضه النظام من الالتزامات بهذا الخصوص .

(المادة الثامنة)

السنة المالية للبنك :

تبدأ السنة المالية للبنك في أول شهر رجب^(١) وتنتهي في آخر شهر جمادى الثاني . وعلى المجلس أن يتأكد من إقفال دفاتر البنك في يوم العمل الأخير من شهر جمادى الثانية من كل عام . ويجب أن تدون الحسابات السنوية على النموذج الوارد في جدول هذا النظام .

(١) صدر المرسوم الملكي رقم (٦/م) وتاريخ ١٢/٤/١٤٠٧هـ الذي يقضي بأن يكون مبدأ السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجدي من كل عام.

(المادة التاسعة)

شروط منح قرض من البنك :

لا يجوز منح قرض من البنك إلا بعد استيفاء الشروط والإجراءات التالية :

أ : أن يقدم المقترض طلباً من نسختين على النموذج الخاص بكل نوع من أنواع القروض وتباع كل نسخة من النماذج بريال واحد في فروع البنك ولدى وكلائه ومراسليه .^(١)

ب : أن يدفع بدل الكشف المحدد في لائحة البنك الزراعي العربي السعودي لرسوم الخدمات وبدلات الكشف.^(٢)

ج : أن يجري التحقيق الكامل بشأنه من قبل موظفي البنك أو من قبل وكالة خاصة أو دائرة حكومية أو من قبل موظفي البنك بالاشتراك مع الوكالة المعينة وما لم تحصل القناعة التامة بمدى حقيقة الاحتياجات الائتمانية المشروعة للمقترض وبكفاية الضمان المقدم وبإمكانية تنفيذ خطة التنمية أو المحاصيل التي يطلب القرض من أجلها وبمقدرة المقترض على الوفاء .

د : أن يقتنع البنك بأن الحاجات الائتمانية الفعلية المشروعة للمقترض مستمرة الوجود وقت دفع القرض أو تيسيره له .

هـ : يعطى القرض عينا إلا أنه يجوز في حالة الضرورة التي يقدرها البنك منح جزء من القرض نقدا شريطة ألا يتعدى هذا الجزء ٢٥٪ من مجموع قيمة القرض أو (٣٠٠٠ ريال) أيهما أقل. يستثنى من أحكام هذه الفقرة القرض النقدي الممنوح لإصلاح العيون الدامرة ويشترط لذلك تقرير معلل من وزارة الزراعة. ولا يخضع جزء القرض الممنوح نقدا لأي ربح.^(٣)

و : ألا يزيد القرض عن قدرة المقترض الوفائية التي تحقق منها البنك عن طريق إحدى الجهات المعينة في الفقرة (ج) من هذه المادة .

ز : ألا تكون موارد المقترض مضافاً إليها مبلغ القرض زائدة على حاجة الغاية أو الغايات المبينة في الفقرتين (ج ، د) من هذه المادة .

ح : أن يكون القرض مضموناً بإحدى الضمانات المبينة في المادة التالية .

(١) صدر قرار وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم (١/١/٧٣) وتاريخ ١٣٨٦/١/١٥ هـ مقررًا تقديم نماذج طلبات القروض للمزارعين بالمجان. ويكلف المدير العام للبنك الزراعي بوضع التعليمات التطبيقية لهذا القرار.

(٢) عدلت الفقرة (ب) بصيغتها الحالية بموجب قرار وزير المالية رقم (د/١٩٢/٧٠٥/١) وتاريخ ١٣٨٥/٣/١٥ هـ وكان نص الفقرة قبل التعديل (أن يلصق على النسخة الأولى لطلب القرض طوابع بقيمة الرسم وفقا لما هو منصوص عليه في لائحة البنك الزراعي العربي السعودي للرسوم والغرامات).

(٣) عدلت الفقرة (هـ) بصيغتها الحالية بموجب قرار وزير المالية رقم (د/١٩٢/٧٠٥/١) وتاريخ ١٣٨٥/٣/١٥ هـ وكان نص الفقرة قبل التعديل (يعطى القرض عينا. إلا أنه يجوز منحه نقدا حسبما يستصوبه البنك عندما يرى أن ظروف الحالة تبرر ذلك).

(المادة العاشرة)

ضمان القرض :

لا يجوز منح القرض إلا إذا كان مضموناً بكامله بنوع واحد أو أكثر من أنواع الضمانات التالية :

- أ : برهن أملاك غير منقولة .
- ب : بالذهب أو الحلي الذهبية .
- ج : بضمان غير مشروط وغير قابل للنقص صادر من بنك تجاري يتعاطى العمل في المملكة العربية السعودية يقتنع البنك بسلامة شؤونه المالية بعد التشاور مع مؤسسة النقد العربي السعودي إذا لزم الأمر .
- د : بكفالة شخص أو أشخاص يقبله أو يقبلهم البنك ويقتنع بملاءته أو ملاءتهم ، وعلى أن تكون الكفالة وفقاً للنموذج المرافق لهذا القرار .
- هـ : برهن حصيلة بيع المحاصيل ، ويشترط في ذلك أن يتعهد المقترض وإحدى وكالات تسويق المحاصيل المقبولة لدى البنك (إن وجدت) بسند ينظمه البنك بأن يقوم المقترض بتسليم المحصول إلى الوكالة ، وأن تقوم هذه بدورها بتسديد القرض للبنك من حصيلة بيع المحصول.

(المادة الحادية عشرة)

تقدير قيمة الضمانات :

مع مراعاة التحديد الشامل الوارد في المادة (٤) من النظام ، يجب ألا يتجاوز مجموع مبلغ القرض الذي سيمنحه البنك إلى أحد المقترضين قيمة الضمان محسوبة على الأساس التالي :

- أ - سبعين في المائة من قيمة العقار الضامن ، على أن يتم التقدير بمعرفة لجنة أو لجان يحددها البنك . ويجوز لمجلس إدارة البنك أن يضع أسساً تراعيها لجنة التقدير في تقديرها .
- ب - تسعين في المائة من قيمة الذهب المحددة بستين (٦٠) ريالاً لتولة الذهب من أعلى عيار .
- ج - في حالة الضمانة البنكية للكفالة الشخصية يلزم أن يكون الكفيل مقتدرًا ، وأن يكون البنك مقبولاً من البنك الزراعي العربي السعودي .
- د - عند تقويم سعر الأرض أو الأملاك الأخرى غير المنقولة لغرض الضمان ، يجب ألا تؤخذ بعين الاعتبار أية زيادة أو نماء قد يطرأ على السعر المذكور بمساعدة القرض البنكي .

- هـ - إذا كان الملك غير منقول المعروض كضمان خاضع لأي رهن أو دين أو قيد آخر وجب أن تحسب قيمته لغرض الضمان على النحو التالي :-
- ١ - إذا كان الدين مضموناً برهن الملك غير المنقول - في هذه الحالة يخفض مقدار الدين المضمون بالرهن من القيمة المقدرة للملك (الملك) ويعتبر نصف الباقي بعد التخفيض الحد الأقصى للقرض الممكن منحه للمزارع.
- ٢ - إذا كان الملك غير المنقول غير مرهون لقاء الدين أو أي ذمة أو قيد آخر - في هذه الحالة يخفض الدين أو الذمة من القيمة المقدرة للضمان ويؤخذ ٧٠٪ من الباقي ويعتبر الحد الأقصى الممكن منحه للمزارع.^(١)
- و - إذا كان العقار الضامن شائعاً فلا يدخل في تقدير قيمته سوى نصيب المقترض ، إلا إذا وقع الشركاء المشاعون على نموذج طلب القرض باعتبارهم مسؤولين بالتضامن عن قيمة القرض .

(المادة الثانية عشرة)

إقراض الشركات :

في حالة الشركة المساهمة والشركة المحدودة المسؤولة يجب أن ترفق بطلب القرض صورة مصدقة من عقد تأسيس الشركة ونظامها الداخلي وصورة من وثيقة تسجيل الشركة صادرة من وزارة التجارة وصورتان من آخر ميزانيتين عموميتين ومن حساب الأرباح والخسائر وصورة من قرار مجلس الإدارة الذي يخول عقد القرض (مع تعيين مبلغه) بضمان أصولها الثابتة أو بضمان بنكي أو شخصي حسبما يكون عليه الحال والذي يفوض فيه المدير المعين أو الموظف الإداري للشركة بتوقيع الضمان أو الوثائق الأخرى التي تلزم الشركة بالتمشي مع الشروط التي يضعها البنك ويقبض قيمة القرض.

(١) عدلت الفقرة (هـ) بصيغتها الحالية بموجب قرار وزير المالية رقم (د/١٩٢/٧٠٥/١) وتاريخ ١٥/٣/١٣٨٥هـ وكان نص الفقرة قبل التعديل هو (إذا كان الملك غير المنقول - المعروض كضمان - خاضع لأي رهن أو دين أو قيد آخر، وجب أن تحسب قيمته لغرض الضمان بخمسين في المائة (٥٠٪) من قيمته المقدرة مخفضاً عنها ضعف المبلغ المضمون بالرهن أو الدين أو القيد الآخر (بما في ذلك أية أجور أو عمولات أخرى مستحقة عليه) أو مبلغاً أقل من الضعف (كما يصوبه المدير العام في كل حالة) ولكنه لا يقل عن المبلغ المضمون فعلاً (بما في ذلك أية أجور أو عمولات مستحقة عليه) ويشترط في ذلك أنه لا يوجد في هذه الفقرة ما يمنع المدير العام أو غيره من الموظفين الإداريين الذين قد يمنحون سلطة عطاء القروض بموجب المادة (٤ س) من لوائح البنك الزراعي العربي السعودي (سلطات المدير العام) الصادرة عام ١٣٨٢هـ من رفض قبول مثل هذا الملك لعدم ثبوت ملكية المستقرض للملك المذكور .

(المادة الثالثة عشرة)

إقراض الجمعيات التعاونية :

- أ : يجب أن تكون الجمعية التعاونية طالبة القرض مسجلة حسب الأصول .
- ب: يجب أن يقدم الطلب عن طريق موظف مسؤول ذي صلاحية في وزارة الشؤون الاجتماعية وعلى هذا الموظف أن يتأكد من تسجيل الجمعية ووضعها المالي وسلامة وفعالية إدارتها ، وأن يعطي رأيه في هذه المسائل في الكتاب الذي يرفق معه الطلب للبنك .
- ج : يجب أن ترفق بطلب القرض صورة من نظام الجمعية الداخلي ومذكرة تتضمن معلومات كاملة عن النقاط الآتية :
- ١ - التاريخ الذي تأسست فيه الجمعية .
 - ٢ - إذا كانت مسجلة يذكر ما إذا كانت ذات مسؤولية محدودة أو ذات مسؤولية غير محدودة أو ذات مسؤولية متعددة (في هذه الحالة الأخيرة يذكر مدى المسؤولية) .
 - ٣ - الأعضاء الحاليون .
 - ٤ - أسهم رأس المال المدفوعة .
 - ٥ - مجموع ضمانات الأعضاء الخارجة عن نطاق رأس مال الحصص .
 - ٦ - آخر ميزانية عمومية جرت مراجعتها أو التصديق عليها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية تبين أصول الجمعية وخصومها بما في ذلك الالتزامات الطارئة .
 - ٧ - الغاية من القرض المطلوب ومبلغه وتفصيلات الأصول التي ستكتسب وتقدير التكاليف الخ، وبالتالي بيان الكيفية التي يتكون منها المجموع .
 - ٨ - شروط القرض المطلوب وبيان عن الإيرادات المنتظرة للجمعية أثناء مدة الوفاء يبين بوضوح كيف تتوقع الجمعية أن تسدد القرض .
 - ٩ - تفصيلات جميع أصول الجمعية (كهيئة معنوية متميزة عن أعضائها الأفراد) التي يتيسر رهنها ، وتشمل هذه الأراضي سواء كانت مسجلة أو غير مسجلة والبنائيات والمصانع الثابتة المشيدة عليها .
 - ١٠ - تفصيلات أصول الجمعية الأخرى غير القابلة للرهن ، ولكنها قد تكون متيسرة للحجز كتأمين .
 - ١١ - صورة من المحاضر تثبت بأن الجمعية العمومية للجمعية التعاونية صادقت على هذا القرض المطلوب إما في اجتماع عقد خصيصاً لهذه الغاية أو في اجتماع فوضت فيه لجنة إدارة الجمعية بالاقتراض لغاية مبلغ معين لا يتجاوز هذا الطلب ضمن مدة محددة .

١٢ - كتاب صادر من موظف ذي صلاحية في وزارة الشؤون الاجتماعية يصادق فيه على طلب القرض .

(المادة الرابعة عشرة)

الكفالات :

عند إصدار الكفالات المشار إليها في المادة (٤) من النظام ، على البنك أن يبحث ويقدر الأهلية الائتمانية لطالب الكفالة متبعاً نفس الخطوط المنصوص عليها في هذه اللوائح فيما يتعلق بمنح القروض للأفراد أو الشركات أو الجمعيات التعاونية.

(المادة الخامسة عشرة)

مقدار القروض لمختلف الغايات :

على المجلس أن يحدد من وقت لآخر المبلغ الأقصى للقرض الممنوح عن كل دونم (٢م١٠٠٠) من الأراضي الزراعية أو من غير ذلك من الوحدات فيما يتعلق بالأغنام ومزارع تربية الحيوانات ومزارع الألبان والدواجن ومصائد الأسماك والأحراش التي يمكن منحها لكل غاية على حدة ، وفي كل منطقة وفي أماكن معينة في كل منطقة إذا اقتضى الأمر . ويجب أن تحدد هذه المبالغ القصوى مع النظر بعين الاعتبار بقدر الإمكان إلى تكاليف العمل وعدد أفراد العائلة المتيسر للعمل في المزرعة ، والأسعار المحلية للبذور والأسمدة والنقل، ومرافق التسويق وموارد المياه. ويجب ألا يحصل تجاوز لهذه المبالغ القصوى بحال من الأحوال . دون أخذ مصادقة المجلس مسبقاً . ولا يجوز لموظفي البنك الإداريين الذين يخولون سلطة منح القروض بموجب اللوائح أن يتجاوزوا هذه المبالغ القصوى بحال من الأحوال . وعلى المجلس أن يراجع المبالغ القصوى التي يحددها في فترات لا تقل عن سنتين . ويجوز للمجلس أن يحصل على مشورة الوزارات ذات الاختصاص ، وله إذا لزم الأمر أن يستخدم مستشارين بقصد تحديد مبالغ القروض القصوى لمختلف الغايات في مختلف المناطق بصورة عادلة .

(المادة السادسة عشرة)

القروض لمستخدمي البنك وأقاربهم :

- أ - لا يجوز لأحد مستخدمي البنك بما في ذلك المدير العام أن ينظر في أي طلب لقرض يكون له شخصياً أو لأي واحد من أقاربه له علاقة به ، ولا أن يقدره أو يبت فيه أو يحقق فيه أو يصادق عليه . وتطبق هذه المادة أيضاً على أي طلب للقرض يقدمه هو شخصياً أو يقدمه شريكه أو زميله في الوصاية أو قريبه أو تقدمه إحدى الجمعيات التعاونية أو الهيئات الاعتبارية أو الأفراد الذين تربطهم بالمستخدم علاقة شركة أو إدارة أو وصاية .
- ب - عندما يتلقى أحد مستخدمي البنك طلباً لقرض يكون له أو لأحد أقاربه فيه مصلحة وجب عليه أن يلفت نظر رئيسه المباشر إلى هذا الأمر ، وعلى هذا الأخير أن يتخذ الترتيبات للنظر في الطلب المذكور بواسطة مستخدم آخر .
- ج - يقصد بكلمة قريب ، الواردة في هذه المادة : الابن أو الابنة أو الزوج أو الزوجة أو الأب أو الجد أو الأم أو الجدة أو الأخ أو الأخت أو زوج البنت أو زوجة الابن أو الحمو أو الحماة أو زوج الشقيقة أو شقيقة الزوج أو شقيقة الزوجة.

(المادة السابعة عشرة)

التدقيق القانوني في طلبات القروض :

- لا يجوز المصادقة على أي طلب للقرض من قبل أي موظف من موظفي البنك الإداريين المفوضين ما لم يجر فحص الحالة والمصادقة عليها من قبل المستشار القانوني الملحق بالمكتب المختص بالبنك . وفي حالة الخلاف بين المستشار القانوني والموظف الإداري المختص المفوض بالتصديق حول النواحي القانونية المحضة للحالة المذكورة وجب إحالة المسألة إلى المدير العام الذي يجب عليه بدوره أن يستشير المستشار القانوني الملحق للمكتب الرئيسي . وفي حالة اختلاف الآراء على المسائل القانونية البحتة بين المدير العام والمستشار القانوني للمكتب الرئيسي تحال المسألة إلى المجلس الذي يكون قراره فيها نهائياً .
- وفي حالة وجود شك حول ما إذا كانت مسألة ما راجعة إلى نقطة قانونية أم لا وجب إحالتها إلى مجلس الإدارة الذي يكون قراره بهذا الشأن نهائياً .

(المادة الثامنة عشرة)**انتفاع المقترضين من القروض :**

على البنك أن يطلب ويتأكد بقدر الإمكان من أن القرض يصرف على الغاية التي أخذ من أجلها . وإذا لم يقدّم المقترض بتحقيق هذا الطلب جاز للبنك أن يسترد مبلغ القرض فوراً .

(المادة التاسعة عشرة)**استرداد القرض :**

يجوز للبنك استرداد القرض بعد إخطار المقترض كتابة في إحدى

الحالات الآتية :

أ - إذا أخل المقترض بأي شرط من شروط الاتفاقية التي منح بمقتضاها القرض أو السلفة أو الائتمان .

ب - إذا اقتنع البنك بأن مركز المقترض المالي قد ساء ، بحيث يصعب عليه الوفاء بالقرض أو إلى درجة تضر بالقرض الذي منحه البنك له .

ج - إذا تبين للبنك أن المعلومات كاذبة أو مضللة قد قدمت بشأن طلب القرض أو السلفة أو الائتمان أو في أي بيان آخر أو مراسلة تتعلق بأي قرض أو سلفة أو ائتمان منح له .

د - إذا لم يحفظ المقترض الملك المرهون أو المتنازل عنه للبنك كضمان للسلفة أو القرض أو الائتمان في حالة لائقة يرضى عنها البنك ، أو إذا نقصت قيمته التي قدرها البنك أكثر من عشرين في المائة ولم يقدم أي ضمان آخر يرضى عنه البنك خلال المدة التي يعينها .

هـ - إذا أجرى تأجير المال الضامن للقرض أو السلفة أو الائتمان دون إذن البنك أو حمله بدين آخر أو أجرى فيه تصرفاً أو أزاله .

وللبنك في سبيل تطبيق القواعد المتقدمة أن يتخذ ما يراه من إجراءات بشأن التفتيش على موقع العمليات الإنشائية أو المحاصيل أو العمليات الزراعية الأخرى التي طلب القرض من أجلها ، إما بواسطة موظفيه أو عن طريق وكالات أخرى ، أو أن يطلب البنك حسابات صحيحة من المقترض ببيان المصروفات التي أنفقها المقترض من القرض أو أن يفحص دفاتر حسابات المقترض أو غير ذلك من الإجراءات .

(المادة العشرون)

المستندات القانونية الواجب توقيعها من قبل المقترض :
قبل دفع أي قرض للمقترض يجب أن يطلب منه توقيع سندات رهن وغيرها من المستندات على النماذج التي يضعها البنك لهذه الغاية . ويبيع نموذج صك الرهن بثمن قدره ريالان للنسخة الواحدة .

(المادة الحادية والعشرون)

دفع القروض :
على البنك أن يحاول قدر المستطاع دفع القرض في المكان الأكثر ملاءمة من جهة نظر المقترض . وعليه تحقيقاً لهذا القرض أن يفتح مكاتب فرعية ومكاتب للدفع في جميع المراكز الزراعية المهمة في المملكة . وإلى أن يتم فتح تلك المكاتب الفرعية ومكاتب الدفع على البنك أن يتخذ الترتيبات مع البنوك التجارية الموجودة في المملكة والتي توجد لها فروع في الأماكن التي قد لا يكون للبنك فيها حالياً ترتيبات خاصة لدفع قروضه .

(المادة الثانية والعشرون)

تسديد القرض :
على المقترض أن يسدد قرضه وفقاً للشروط التي يضعها البنك في كل حالة كما ترد في سندات القرض التي يوقعها. وفي حالة تخلف المقترض عن التسديد دون مبرر تام تحصل المبالغ المستحقة للبنك عن طريق الدوائر الحكومية وفقاً للمادة (٤) من النظام. وعلى الدوائر الحكومية المختصة عند تلقيها إشعاراً من البنك أن تبشر العمل وفقاً لأحكام الأنظمة الحكومية الخاصة بتحصيل الإيرادات الحكومية دون أن تحقق في المبلغ المطالب به في الإشعار لا من تلقاء نفسها ولا بناء على طلب المقترض ولا بناء على غير ذلك. وفضلاً عن ذلك يجوز حرمان المقترض من تسهيلات البنك الائتمانية وإلزامه بدفع الغرامات المقررة. وفي حالة التخلف عن التسديد بسبب رداءة المحصول نتيجة كوارث طبيعية، على المقترض أن يقدم طلباً للبنك قبل شهر واحد على الأقل من تاريخ الاستحقاق عن طريق الموظفين المحليين التابعين لوزارة الزراعة الذين يشهدون على صحة أسباب رداءة المحاصيل ومداهها.

وعند إذ يجوز للبنك أن يؤجل دفع القسط المستحق للمدة التي يراها مناسبة في كل حالة وعلى البنك عند منح تلك التأجيلات أن يقتنع بأسباب رداءة المحصول ومداهها.

وذلك باجراء التفتيش على موقع المحصول أو العمليات الزراعية الأخرى إذا لزم الأمر ، وعلى أن يستوفي البنك الرسم المستحق على هذا التأجيل أيضاً .

(المادة الثالثة والعشرون)

استلام إدارة أملاك المقترض :

في الحالات التي يقتنع فيها البنك بأنه سيطراً تأخر لا مبرر له في تحصيل المبالغ المستحقة للبنك بموجب الأصول الموضوعة في المادة (٢٢) يجوز له عن طريق أحد الموظفين الإداريين المفوضين بهذا الخصوص (بموجب المادة ٣ و ٤) أن يبلغ إعلاناً للمقترض بأن يسدد كامل قيمة القرض خلال ٣٠ يوماً من تاريخ استلام الإعلان . فإذا تخلف المقترض عن الامتثال للإعلان جاز لموظف البنك الإداري المفوض أن يطلب من المقترض بإعلان خطي آخر أن يسلم إدارة الملك الذي منح القرض بضمانه أو بغية تحسينه . فإذا رفض المقترض أو تخلف عن تسليم إدارة الملك عند تبلغه الإعلان الثاني المشار إليه أعلاه ، جاز للموظف الإداري المختص أن يطلب من السلطة ذات الاختصاص إصدار الأوامر اللازمة بشأن تسليم إدارة الملك إلى البنك .

(المادة الرابعة والعشرون)

إدارة الملك المستلم :

أ - إذا تسلم البنك إدارة ملك ما بموجب المادة (٢٣) فعلى المجلس أن يحدد الطريقة التي يجب أن تدار بها شؤون الملك المذكور آخذاً بعين الاعتبار ظروف ذلك الملك الخاصة في كل حالة.

ب - يجوز للمجلس لمقاصد إدارة شؤون ملك سلمت إدارته للبنك أن يعين مدير إدارة أو وكلاء إداريين أو لجنة مؤلفة من أكثر من شخص واحد . كما يجوز له أن يضع من الأحكام ما يراه مناسباً آخذاً الصالح العام ومصالح البنك بعين الاعتبار .

- ج - على الإدارة المعينة بموجب الفقرة (ب) إذا رأى المجلس ذلك مناسباً للمصلحة العامة أن تحاول بقدر الإمكان ضمان استمرار وجود الملك كوحدة، بشرط ألا يؤثر ذلك في بقاء الضمان كاملاً . وللمجلس في سبيل ذلك وفي سبيل تحصيل مطلوباته من المقترض (بما في ذلك المصاريف التي انفقت في هذا الشأن) أن يأمر الإدارة بأن تجري من التغييرات في المسائل المتصلة بتشغيل الملك (بما في ذلك التأسيس والإدارة والإنتاج والبيع) ما يراه مناسباً .
- د - يجوز للبنك أن يتنازل عن إدارة الملك إذا اقتنع بأن السبب الذي دعا إلى تسلم تلك الإدارة لم يعد قائماً .

(المادة الخامسة والعشرون)

استثمار أموال البنك الفائضة :

أي استثمار لفائض أموال البنك في ودائع قصيرة الأجل بواسطة مؤسسة النقد أو لدى البنوك التجارية بموجب المادة (٣) من النظام ، يجب أن تتم بمصادقة المجلس ، ما لم يقرر المجلس تفويض الرئيس أو المدير العام بالقيام بمثل تلك الاستثمارات القصيرة الأجل .

(المادة السادسة والعشرون)

لجنة القروض :

يجوز للمجلس كلما كان ذلك ضرورياً أن يشكل لجنة تدعى لجنة القروض تنظر في طلبات القروض التي تزيد قيمتها على ٥٠,٠٠٠ ريال ولكنها تقل عن ١٠٠,٠٠٠ ريال .

(المادة السابعة والعشرون)

جميع القروض التي تصادق عليها لجنة القروض أو ترفضها يجب أن تبلغ إلى المجلس في الاجتماع الذي يعقده مباشرة بعد اجتماع لجنة القروض التي تتم فيها المصادقة أو الرفض .

(المادة الثامنة والعشرون)

يتكون نصاب اجتماعات اللجنة من عضوين إذا كانت مؤلفة من ثلاثة أعضاء أو من ثلاثة أعضاء إذا كانت مؤلفة من أكثر من ثلاثة أعضاء .

(المادة التاسعة والعشرون)

المسائل الأصولية المتعلقة بعمل اللجنة يقررها الرئيس .

(المادة الثلاثون)

تتم إجراءات البنك المتعلقة بالقروض وفقاً للنماذج المرفقة ، وتباع كل نسخة من النماذج بمبلغ ريال واحد ، عدا نموذج صك الرهن فيبيع بريالين .

(المادة الحادية والثلاثون)

التفسير :

هذه اللوائح متممة للنظام وليست مستقلة عنه. وحينما تتعارض أحكامها مع النظام فإن أحكام النظام تكون هي المعتبرة .

(المادة الثانية والثلاثون)

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره ^(١) في الجريدة الرسمية ، ولا يجوز تعديله أو إلغاؤه إلا بناء على اقتراح من مجلس إدارة البنك وبقرار من وزير المالية والاقتصاد الوطني ^(٢) بعد مشاورة وزير الزراعة فيما يتعلق بالنواحي الفنية والزراعية ، ولا يعمل بالتعديل إلا فيما يتعلق بالعروض التي تتم بعد صدوره.

(١) نشر بجريدة أم القرى في عددها رقم (٢٠٣٦) وتاريخ ٢٧ / ٤ / ١٣٨٤ هـ.

(٢) صدر الأمر الملكي رقم (٢ / أ) وتاريخ ٢٨ / ٢ / ١٤٢٤ هـ بتعديل مسمى وزارة المالية والاقتصاد الوطني إلى (وزارة المالية)